أثر التحولات السياسية في تغيير قيم العمل السياسي الديمقراطي الراهنة في العراق رؤية (نظرية تحليلية بين الواقع والتحديات)

د.احمد عدنان كاظم
جامعة بغداد - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

الخلاصة

تعرّض العراق لتحولات سياسية كبيرة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ تمثلت بالانتقال السريع من نظام الحكم الشمولي–التسلطي إلى النظام الديمقراطي الذي أرتكز على تعددية سياسية واجتماعية غير معتاد عليها بهذه الكيفية من قبل ،في ظل تزايد تحديات العمل السياسي الديمقراطي المعبئ بالأزمات والتناقضات من جرّاء صيرورة مبادئ عمل جديدة متمثلة بالديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة وفقا للتحاصص الذي يستند إلى الانتماءات والولاءات الفرعية ببعدها المذهبي والقومي والعرقي ومن ثم توزيع السلطات والمسئوليات وفقا لهذه المعادلة ،مما أدى إلى تزايد حجم التحديات حيال الهوية الوطنية الجامعة للهويات الفرعية مع تنامي ظاهرة صراع الإرادات السياسية من أجل السلطة المحضة ،وانعدام الثقة في كثير من الأحوال في حسم القضايا الخلافية والتي أثرت بشكل سلبي على استقرار الأوضاع السياسية ومستقبل العملية السياسية الديمقراطية الراهنة برمتها . ناهيك عن التحديات الأخرى المتعلقة بكيفية تأمين شروط ومتطلبات الانتقال السياسي الفاعل والمرن الذي يضمن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية الراغبة في المشاركة السياسية الديمقراطية حاضرا ومستقبلا ، بفعل الحراك السياسي الشعبي الحاصل بين الحين والآخر في الحياة السياسية العامة من أجل استكمال متطلبات الإصلاح السياسي العام .

The effects of recently political transformations in changing democratic doing values in Iraq ((Theoretical – analytical vision between the reality and challenges))

Dr. Ahmed Adnan Kadhim
University of Baghdad – College of Physical Education and Sport Sciences

Abstract

Iraq has confronted a huge political transformations after 2003 which resembled and presented rapid changes from totalitarian regime into democracy's system , this phenomenon has become a feature embodied in a new political system, specifically is being a price for previous deprivation and despotism .So that, the nature of political work has been changed as a result of practicing new democratic values ,but the real challenges appeared by depending on the conformity and political compromise in dealing with all of crises and problems in the political life .

The future of political work in this nascent democracy could be prepared according to fulfillment an active doings values stretched on national unity and forgiveness from one side ,to reach into the reconciliation and solving all pending problems by national settlement (Historic settlement) as proclaimed to be compatibility with the values of justice and good governing according to the state of law at another side , by making political democratic process beyond of compromise or disputing wills and eliminating of so - called the quota approach of its components which led to instability within Iraq's political society as much as increasing of popular demands which claimed overhaul in all fields of political life recently .

المقدمة

امتاز نظام الحكم السياسي الشمولي – التسلطي خلال المدة ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ بإفراط شديد في استخدام القوة وتمركز منقطع النظير على الذات ،من أجل إرساء تجربة حكم أقرب للعائلة الحاكمة لتأمين متطلبات البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة من دون الاهتمام بالتحديات التي تواجه عموم الشعب من جرّاء الحروب والكوارث السياسية والاقتصادية التي ألمّت به طوال هذه المرحلة من تاريخ العراق السياسي المُعاصر .فضلا عن تسلط نظام الحزب الواحد على الحياة

السياسية وهيمنته على جميع مفاصل مؤسسات الدولة ،مما أدى إلى فرض أطر عمل سياسية طارئة تعكس الثقافة السياسية الأحادية الجانب التي تستند إلى الخضوع لفكر وثقافة سلطة حكم الفرد والحزب الواحد التابع له ،لتتحول منظومة العمل السياسي إلى إدارة ممنهجة بعقلية العمل المخابراتي التي لا تثق بالآخر ، وتسعى دائما إلى تجريد الإنسان من ابسط مقومات الحياة الاعتيادية لتنعدم ثقة الأخير شيئا فشيء بمنظومة الحكم السائدة آنذاك ،كما إن انغلاق هذه المنظومة المتسلطة على نفسها بهذه الكيفية ساعد على تنامي حالة السخط الشعبي ليتحول المشهد السياسي المحتقن أصلا بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية متراكمة إلى ركود سياسي عديم الفاعلية ،مما جعل المجتمع السياسي أمام مرحلة غليان ورفض شديدين للوضع القائم آنذاك ،وهذا ما حدث في الانتفاضة الشعبانية التي اندلعت عام ١٩٩١ التي عبرت عن رغبة حقيقية في تغيير هذا النظام ، إلا إن استخدام السلطة الحاكمة آنذاك القوة والبطش والعنف مكنّها من وأد أي تغيير سياسي كانت ترمي إليه قوى المجتمع من الداخل وذاتيا ،فضلا عن الدعم الدولي في حينه الذي حال دون حدوث أي تغيير في السلطة الحاكمة ولغاية ٢٠٠٣/٤/٩ عندما أصبح المجتمع العراقي فعليا أمام محنة جديدة بسبب سقوط نظام الحكم الشمولي باحتلال قادته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التي ارتكبت الكثير من الأخطاء الإستراتيجية التي اعترفت بها الإدارة الأمريكية وقتئذ عندما شرعت ببناء مؤسسات الدول من جديد استغلالا منها لحالة الانهيار التام الذي حدث عقب سقوط تجربة حكم الحزب الواحد الذي كان يدير مؤسسات الدولة بتغلغل منهجي غير محسوب العواقب من جانب ، ومن ثم البدء بفرض منظومة عمل سياسية تستند إلى المحاصصة الطائفية السياسية (وفقا للرؤية الأمريكية) ببعدها المذهبي والعرقي والقومي ... عندما عمدوا إلى تشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) في ١٢ / ٧ / ٢٠٠٣ على أساس اعتماد آلية جديدة لتقاسم السلطة وتوزيع المسئوليات وفقا لمعادلة التحاصص والتوافق بين القوى السياسية المشاركة في إدارة تجربة الحكم الديمقراطي الناشئة من جانب آخر.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من ضرورة فهم وتحليل طبيعة العمل السياسي الذي يجري في ظل تحولات سياسية صعبة مليئة بالتحديات والأزمات التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣ ،مما أدى إلى اعتماد آليات عمل سياسي وفقا لقيم ديمقراطية طارئة على المجتمع السياسي العراقي منها ما يتعلق بتقاسم وتوزيع السلطة على أساس المحاصصة الطائفية السياسية ببعدها المذهبي والقومي والعرقي تارة ،والصراع من أجل تأمين وصول القوى السياسية كافة إلى السلطة المحضة ليس إلا تارة أخرى .

مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من تحليل نظري للواقع والتحديات التي تمر بها العملية السياسية الديمقراطية الناشئة والتي لاحظناها في انشغال جميع الأطراف السياسية في بناء السلطة أكثر من انشغالها في بناء مؤسسات الدولة ،ناهيك عن عدم قدرتها على إعادة تعزيز الثقة المفقودة بين السلطة الحاكمة (الطبقة السياسية) والسلطة المحكومة (الشعب) بسبب الاعتماد على وسائل وأدوات لممارسة السلطة في الكثير من تفاصليها تكاد أن تكون مضعفة للديمقراطية .

فرضية البحث :

تستند فرضية البحث إلى معادلة التحولات السياسية الحاصلة في قيم العمل السياسي الديمقراطي بإجراءات عملية ترمي إلى تجاوز الواقع المليء بالمشكلات ومواجهة التحديات المعبئة بالأزمات والإخفاق حينا والنجاح والتصدي للمحنة الراهنة حينا آخر ،بمعنى تقويم العمل السياسي من أجل تحقيق رضا عموم الناس بمستوى الانجاز المطلوب تحقيقه على مدى المستقبل القريب و بالشكل الذي يتناسب وقيم العمل السياسي الديمقراطي الجديدة المُراد تطبيقها ،من أجل ضبط التوازنات السياسية والاجتماعية وفقا لقيم العدالة والمواطنة والمشاركة الحقيقية والتقدم السياسي والتسامح والتصالح والوئام الاجتماعي والتطور المؤسسي والخدمي المطلوب تحقيقه في العمل السياسي الراهن .

منهجية البحث

اعتمدت منهجية البحث على منهج التحليل النظمي لمعرفة الواقع والتحديات التي تواجه قيم العمل السياسي الديمقراطي ليجري تحليلها في ظل التحولات السياسية الراهنة التي يشهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣، فضلا عن الاعتماد على المنهج الوصفي في التقصي عن أسباب المشكلة وخصائصها والتحديات التي تواجهها من أجل استنتاج بعض المعالجات المرجحّة في المستقبل القريب للخروج من التحديات التي تواجه واقع العمل السياسي الديمقراطي الراهن .

هيكلية البحث

انتظمت هيكلية البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة على ثلاث مباحث أساسية بحث الأول في محنة التحولات السياسية في واقع العمل السياسي الراهن لتحليل وإدراك أبعاد القيم السياسية وضرورة التغيير وموازنتها بالقيم الاجتماعية السائدة . أما المبحث الثاني فقد بحث في تحليل تحديات العمل السياسي الديمقراطي الراهنة مثل تحدي استمرارية الرغبة الجانحة نحو السلطة والانشغال في تأمين المصالح السياسية من جانب ، وواقع التحديات المفروضة وتداعيات الاستقطاب السياسي الحاصل في العملية السياسية من جانب آخر . في حين بحث المبحث الثالث في حتمية (التسويات التاريخية) للخروج من الأزمات السياسية الراهنة في ظل استثمار الفرص ضمن الخيارات المُتاحة تارة ،لإبراز التعقيدات في القضايا المُثارة محل الخلافات الجوهرية والاختلافات الشكلية لمعرفة وتشخيص أهم استراتيجيات المعالجة ضمن أولويات تحمل مسؤولية التسويات في العمل السياسي الراهن تارة أخرى .

المبحث الأول : - محنة التحولات السياسية في واقع العمل السياسي الراهن :

شهدت تجربة الحكم الراهنة في العراق تحولات سياسية مهمة تمثلت بالانتقال السريع من نظام الحكم الشمولي – التسلطي إلى النظام الديمقراطي الذي أرتكز على تعددية سياسية واجتماعية لا زالت تمر بمرحلة انتقالية مليئة بالأزمات والتناقضات في ظل التحديات التي تواجه مستقبل العملية السياسية الديمقراطية ،والتي تتعلق بكيفية تأمين شروط ومتطلبات الانتقال السياسي الفاعل والمرن الذي يضمن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية الراغبة في المشاركة السياسية الحقيقية حاضرا ومستقبلا .لا سيما وإن التحول الديمقراطي قد جرى بفعل خارجي (الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في نيسان ٢٠٠٣) من دون أن يمر هذا التحول بتطور داخلي طبيعي متأتي من صيرورة اجتماعية وسياسية كان هو الأقرب في حينها بسبب تنامي السخط الجماهيري على نظام الحكم الاستبدادي آنذاك ؛ ولكن الإرادة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ كانت هي الأقوى في ظل انعدام الرؤية والفهم لمرحلة ما بعد الاحتلال وتداعيات بناء مؤسسات الدولة من جديد . [١] فضلا عن التطورات السياسية والاجتماعية اللاحقة التي طرأت على المجتمع السياسي العراقي من جرّاء تعزيز قوة البُنى الاجتماعية التقليدية المتمثلة بتنامي دور المكونات الفرعية الكامنة في المجتمع لتكون الحاضر البديل عن السلطة المركزية المتفككة تبعا لذلك والتي كانت السائدة قبل عام ٢٠٠٣ . [٢] فالقيم هي المبادئ العامة التي تحدد شكل وطبيعة العمل السياسي وفقا للتقاليد والمعتقدات والرؤى السياسية الراسخة في ذهنية من يتصدى للعمل السياسي ،لاسيما وإن هذه المبادئ تمثل الحقائق الأساسية من منظور الواقع والحقيقة الموضوعية الأخلاقية والمعنوية التي تتأتى من حصيلة المعرفة والخبرة من ظروف العمل المجتمعي تارة .والإخلاص للعملية الديمقراطية وأداء الخدمة الإنسانية لعموم المجتمع على أساس الاختبار العلمي والمنطقي في مراتب القيمة التي تحافظ على حياة المواطن وتصون الكرامة الإنسانية وتحقق العدالة والإنصاف بشكل متساوٍ وتبني علاقات سياسية فاعلة ضمن أولويات العمل السياسي الراهن تارة أخرى . [٣] كما إن استكمال متطلبات التحولات السياسية الديمقراطية تتطلب تهيئة المناخ السياسي المناسب لضمان عدم العودة إلى أساليب وأدوات الحكم السلطوي التي عان منها المجتمع السياسي سابقا . [٤] لذا اقتضت الضرورة البحث في حيثيات أبعاد قيم العمل السياسي الديمقراطي من جميع النواحي .

المطلب الأول :– أبعاد قيم العمل السياسي وإدراك ضرورة التغيير

تتمحور قيم العمل السياسي الراهنة في ضرورة معادلة التغيير الديمقراطي بإجراءات عملية تضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال وجود قيادة سياسية قادرة على اعتماد مبادئ الإدارة المؤسسية في ممارسة الحكم وفقا للقوانين الدستورية النافذة ،مع ضمان نطاق المشاركة السياسية التي تستوعب القوى السياسية والاجتماعية الصاعدة إلى جانب القوى التقليدية التي بذلت قصارى جهدها من اجل انجاز الحراك السياسي المطلوب وتحقيق المكتسبات الراهنة .على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه العملية السياسية الديمقراطية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ والتي تكُمن في الآتي :

ا – المحاصصة الطائفية السياسية وصراع القوى السياسية من أجل السلطة المحضة .

ب – التوافقات والمساومات السياسية في معالجة قضايا ممارسة الحكم وإدارة توزيع موارد الدولة على أساس المنفعة الخاصة .

ج – صراع الإرادات السياسية وتقاطعها مع بعضها البعض ،فضلا عن تنامي قيادة الزعامات التي أصبح لها رمزية قادرة على فرض رؤاها في كل مرحلة انتخابية .

د – انعدام الثقة والتشكيك بنوايا طرف سياسي ما حيال الأطراف الأخرى المشاركة فعليا في الحكم ،مما جعل المشهد السياسي المليء بالأزمات والمُعبئ بتناقضات سوء الإدارة ومعالجة المشكلات التي مازال المجتمع يُعاني منها .

ه – صراع الهويات الفرعية ببعده الطائفي والمذهبي والقومي ... الذي باتت تغذيه بعض المرجعيات السياسية لأسباب تتعلق بالتعبئة الانتخابية من أجل كسب أصوات الناخبين ليس إلا ،مع الإضرار المتعمد أم غير المتعمد بالهوية الوطنية الجامعة لجميع فئات ومكونات المجتمع .

لذا يمكننا القول إن كل فعل اجتماعي وعمل سياسي من جانب طرف ، حزب ، أو جهة ... ما هو إلا فعل ضاغط على الفرد والمجتمع على حد سواء ،لتجري مراقبته من النواحي كافة لصيرورة إرادة محددة تحاول بقدر الإمكان فرضها على الآخر ،عندئذ يتحول الفعل الاجتماعي لا محالة إلى تسلط سياسي أو سلطة سياسية واقعة فعليا . [٥]

أما طبيعة البنية السياسية فتتميز بالقوة الشرعية المحركة لجميع الفواعل السياسية في المجتمع ،كونها من تتولى مسئولية السيطرة على مدخلات العمل وفاعلية أداء المهام وتنظيم السلوك السياسي والمشاركة في الفعاليات السياسية عن طريق الالتزام بالقوانين والقرارات الصادرة من السلطة السياسية ،على أن يجري تحويل هذه المداخل لمخرجات تضمن تحقيق أهداف المجتمع وتؤمن له الاستقرار والتكامل . [٦] وما لاحظناه في التحولات السياسية وتطور المجتمع العراقي في مجالات الحياة كافة وتحرره من تسلط وتعسف أنظمة الحكم الديكتاتورية السابقة وانتشار الثقافة والتربية والتعليم وتعميق الوعي السياسي والاجتماعي بين المواطنين ،باتت تنعكس على القيم التقليدية التي بدأت بالتبدل والتغير تدريجيا كنتيجة حتمية لانتقال المجتمع من مرحلة متخلفة وجامدة إلى مرحلة متقدمة وفاعلة .ناهيك عن الصراع ألقيمي الذي غالبا ما يُحسم لصالح القيم الجديدة سيما بعد انتشارها في المجتمع لتحل محل القيم القديمة ،ولكن سيطرة القيم الجديدة على القيم القديمة يتطلب قيام المسئولين على مؤسسة الحكم في الدولة بتبني ودعم القيم الجديدة والعمل على نشرها وترسيخها عند جميع أفراد المجتمع . [٧]

المطلب الثاني :– موازنة القيم السياسية بالقيم المجتمعية السائدة :
تطلب العمل السياسي موازنة قيمه المتعلقة بتحقيق الأهداف العامة بتوسيع مجالات القيم السائدة في المجتمع ، بمعنى أن يكون المعدل بين ما تحققه من قيم وما تُضحي به ايجابيا وأعلى نسبة مما هو بالنسبة لأية سياسة بديلة أخرى مع حساب الفرق بين نسبة القيم المجتمعية المُتحققة ،من دون أن تقتصر القيم على ما يُعبر عنه برموز كمية وإنما تتضمن كل القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة . وعلى صانعي السياسة أن يختاروا بين السياسات البديلة مع قياس وزن كل القيم المُتاحة في المجتمع في ظل إدراك الفروق بين هذه القيم لاختيار البدائل الأكثر نفعا وكفاية .(٨) من هنا يمكننا تحديد أنماط العمل السياسي وفقا للقيم السائدة في عمليات تحديد وبلورة السياسات العامة وهي كالآتي :(٩)
ا – المساومة : ويقصد بها التوصل إلى مبادلات نافعة (الاتفاق ووضع المعالجات والحلول) والتي تجري غالبا ما بين الأطراف السياسية وما بين المواطنين والعكس هو الصحيح .
ب – التنافس : وهو نشاط تسعى من خلاله الأطراف السياسية إلى تحقيق الأهداف نفسها من أجل كسب أصوات الناخبين في الانتخابات مع الأخذ بالحسبان تقارب أصوات كل طرف سياسي مقارنة بالأطراف السياسية الأخرى .
ج – الصراع : وتحدث هذه الحالة عند تعارض المصالح وتقاطع الأهداف بين الفواعل السياسية المشاركة في العمل السياسي الديمقراطي .
د – التعاون : ويحدث في حالة الاتفاق على تحقيق الأهداف المشتركة من دون خسارة أي طرف سياسي في ظل استمرار وانتظام التفاهمات وتدفق المعلومات بين الفاعلين السياسيين .
لذا فإن القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في العمل السياسي تؤدي دورا محوريا في صيرورة ثقافة سياسية فاعلة ومتفاعلة مع قيم المجتمع المُكتسبة والمتواترة بين أفراده ،من اجل توجيه السلوك السياسي نحو أنماط مقبولة تفسح المجال نحو اكتساب المهارات السياسية وتُغير من قيم العمل السياسي الراهنة بين الحين والآخر وبحسب تغير الظروف والأوضاع السياسية .
أما على صعيد الواقع السياسي العراقي فنجد أن هنالك قوى سياسية واجتماعية عدة لديها أفكار ورؤى سياسية متباينة ، ولكن الجميع يتفق على استحالة التضحية بالديمقراطية كونها الأساس والمنطلق الرئيس في العملية السياسية ،على الرغم من سعي كل طرف إلى تحديد حدود أداء الأدوار السياسية المطلوب تحقيقها في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتاب التجربة الديمقراطية الناشئة على أمل تجاوز التحديات الراهنة التي يُعاني منها المجتمع العراقي حاضرا ومستقبلا .
المبحث الثاني :- تحليل تحديات العمل السياسي الديمقراطي الراهنة :
تُعاني الدولة العراقية الراهنة من تحديات آنية تتعلق بالأزمات والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تارة ،وتحديات بنيوية تتعلق بتجاوز المصالح الدولية والإقليمية المتناقضة لرسم حدود واضحة للتعاطي مع مستقبل التجربة الديمقراطية في الحكم والمُعبئة بتراكمات الماضي والحاضر المليء بالتناقضات ،لاسيما وإن المرحلة الراهنة تقتضي التشخيص الموضوعي لمجمل هذه التحديات التي تعصف بالدولة العراقية تارة أخرى .كما إن وعي التحديات التي تواجه المجتمع العراقي قد تقود إلى وعي الحاجة بأبعادها في المعالجة والتي تكمن في الآتي :(١٠)
ا – ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مقابل استلابها لعقود طويلة سابقة .
ب – تحقيق العدالة الاجتماعية في مجالات الحياة كافة مع مراعاة تجارب الحكم السابقة أيضا في ظل الوعي بالإخفاقات المتكررة منها .
ج – ترسيخ الهوية الوطنية مع الوعي بالتحديات التي تواجه الهويات الاجتماعية الفرعية والعمل على تأسيس وترسيخ مفهوم المواطنة الحقيقية .
د – تحقيق التقدم في مواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة بإعادة تشكيل الطبقة الوسطى من جديد .
ه – تعزيز مشاركة الجماهير في الحياة السياسية العامة عبر مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع .
و – تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي لضمان الاستقرار الديمقراطي .
المطلب الأول :– تحدي استمرارية الرغبة الجانحة نحو السلطة والانشغال في تأمين المصالح السياسية :
إن حالة الرضا والقبول العام عن السلطة وممارساتها تُعّد مطلبا تاريخيا مصاحبا لطموحات السلطات السياسية المختلفة أيا كان شكل النظام السياسي ، لتتفاعل مع اعتبارات العمل الشعبي الديمقراطي الذي يعكس طبيعة العلاقة الحاصلة بين السلطة والمجتمع على حد سواء ودرجة تناغمها مع ظروف التغيير المستمرة و طبيعة تحديات المرحلة الراهنة .(١١) من هنا تتبلور أمامنا أشكال متعددة من الفعل الجماعي الضاغط على السلطة الحاكمة لحثها على العمل السياسي وفقا للمتغيرات التي تحدث بفعل الحراك الجماهيري من جانب ، وبحسب طبيعة فاعلية الثقافة السياسية المشاركة في توجيه بوصلة الحكم من جانب آخر ،أما شروط هذا الفعل السياسي – الاجتماعي فتكمن في الشعور بعدم الرضا الجماهيري مع إدراكها للسلبيات الواقعة من ممارسة السلطة مما يُحتم ضرورة إجراء تغيير الفعل والعمل بما يناسب والتحديات القائمة ، والمطالبة بالتغيير بشكل يتجاوز المطالب الجزئية والأهداف القصيرة لتمتد إلى الأهداف العامة التي ينادي بها عموم الشعب .(١٢)
من هنا يمكننا القول بأن المواطن العراقي بحاجة إلى الانجازات العملية وليس الخطابات الكلامية ممن يتولى المسؤولية تحت أي ظرف ، وإذا ما اقتضى الأمر فالحاجة تكمن في عمق المواقف الحاسمة من دون حساب كلفة تأمين المصالح لصالح الطبقة السياسية الحاكمة حصرا ،لاسيما وإن المواطن العراقي مثقل بتركة الماضي وأزماته وصولا إلى تحديات

الحاضر وتداعياتها على مستقبل العملية السياسية الديمقراطية العراقية . [١٣] وعند الإمعان في تحليل مضامين الانشغال في بناء السلطة المحضة وتأمين المصالح الآنية والذاتية نجد إن العمل السياسي الديمقراطي محفوف بالمخاطر والتحديات التي تتعلق بالتعارض والتقاطع في الرؤى بشأن القضايا الحساسة التي تواجه أغلب القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في الحكم ، وأبرزها تلك التي تخص حسم الملف الأمني واستئصال جذور ظاهرة الإرهاب الدولي الذي يهدد كيان الدولة والمجتمع بين الحين والآخر والقادم من خارج الحدود ((تنظيم القاعدة سابقا وحاليا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبقية الجماعات المتطرفة المسلحة الأخرى أيضا)) ،وصولا إلى تحديات الحفاظ على الوحدة الوطنية وإشكاليات توزيع موارد الثروة النفطية (مشكلة كركوك وتحدي تداعيات المناطق المتنازع عليها بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد بحسب المادة – ١٤٠ – من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥) وتداخل الصلاحيات وربما تعارضها بين حكومة المركز والحكومات المحلية في بقية المحافظات العراقية غير المنتظمة في إقليم ... وغيرها من القضايا الخلافية التي أوجدت الشيء الكثير من التجاذبات والمشكلات والخلافات (معضلة تطبيق الفدرالية) التي غالبا ما نراها تعصف بالحياة السياسية ،بحيث نجد العمل السياسي الراهن محكوم بإرادة الكتل السياسية وقادتها لينتظر الحسم أو الحل الوقتي بالشكل الذي لا يتناسب وحجم التحديات القائمة فعليا . وبين هذا وذاك مازالت جميع الأطراف السياسية متمسكة بالديمقراطية التوافقية كونها السبيل الوحيد لعقد الصفقات والمساومات وصولا إلى الاقتناع والرضا بنتائج تقاسم السلطة حصرا ،سيما عقب إجراء أي عملية انتخابية سواء على مستوى انتخابات الجمعية الوطنية التي أجريت خلال المرحلة الانتقالية في الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ ، ثم أعقبها الانتخابات النيابية التي أجريت وفقا للدستور الدائم المُستفتى عليه شعبيا في الخامس عشر من تشرين الأول عام ٢٠٠٥ ((انتخابات الخامس عشر من كانون الأول عام ٢٠٠٥ ، انتخابات السابع من آذار عام ٢٠١٠ ، وآخرها انتخابات الثلاثون من نيسان عام ٢٠١٤)) أو الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات (انتخابات عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣) . وعلى هذا المنوال أفرزت التوافقية العديد من التحالفات التي تشكلت وتتشكل بحسب مقتضيات تأمين المصالح السياسية وترسيخ التمحور التحاصصي من أجل توزيع مكتسبات الديمقراطية التوافقية ،عندئذ تبقى المشكلات والأزمات قابعة في صميم العملية السياسية الديمقراطية وتدور في حلقة مفرغة غير قابلة للحل في ظل عدم استثمار الفرص المُتاحة لإنجاح التجربة الديمقراطية الفتية التي حظيت بدعم المرجعيات الدينية الرشيدة و التأييد الشعبي معا منذ عام ٢٠٠٣ .

المطلب الثاني :– واقع التحديات المفروضة وتداعيات الاستقطاب السياسي :

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من استخراج شرعية قانونية دولية بقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ((١٤٨٣)) الصادر في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣ والذي أعطى غطاءا شرعيا وقانونيا بسبب تفويضها للاضطلاع بدور استثنائي ، كونها قوة الاحتلال المباشرة لتقوم في فرض سياسة الأمر الواقع عبر أنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة التي تمتلك الصلاحيات الفعلية والعملية كافة لتشرع في بناء مؤسسات الدولة من جديد وفقا لرؤيتها غير الدقيقة ،وفي ظل البدء بتدشين مبدأ جديد غير مسبوق في حكم العراق بهذه الكيفية يقوم على أساس توزيع السلطات والمسؤوليات على أساس المحاصصة السياسية ببعدها الطائفي والمذهبي والقومي والعرقي ،كما حدث فعلا في ١٢ / ٧ / ٢٠٠٣ عندما أشرفت على أنشاء (مجلس الحكم الانتقالي) للعمل وفقا لهذه المعطيات الجديدة من دون أن تكون لدى الأخير الصلاحيات الحقيقية الكافية التي تؤهله لإدارة شؤون الدولة لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي ،على الرغم من تأثير الأطراف السياسية العراقية الفاعلة آنذاك على قوى الاحتلال لتبني فكرة نقل مسؤولية إدارة الحكم إليها .

وبناءً على ما تقدم جرى الشروع في ترسيخ مبدأ الاستقطاب السياسي الجانبي لتحقيق أهداف سياسية آنية عبر توزيع الأدوار بين القوى السياسية والاجتماعية على أساس الولاء والانتماء للمكونات الاجتماعية الفرعية ،لينسحب ذلك على طبيعة الأداء والعمل السياسي في المؤسسة التشريعية والتنفيذية وبقية مؤسسات الدولة برمتها كما حدث في الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ ((حكومة أياد علاوي ٢٠٠٤ ، حكومة إبراهيم الجعفري ٢٠٠٥، وحكومتي نوري المالكي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ ، وحكومة حيدر العبادي عام ٢٠١٤)) في ظل تنامي ظاهرة الاستقطاب السياسي وتمحوره في ولاءات وانتماءات فرعية ضيقة ،مما عمّق الصراع بين الإرادات السياسية وزاد من انعدام الثقة بين الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية التي شهدت انقساما حادا في المواقف بشأن تسوية عقدة تشكيل الحكومة ومن يرأسها عقب كل عملية انتخابية ، يرافقه تضخيم الجهاز التشريعي والحكومي ببيروقراطية تقليدية ونمطية من أجل أرضاء جميع الأطراف السياسية وهذا ما لاحظناه جليا على صعيد الواقع السياسي والإداري .فقد جرى زيادة عدد مقاعد مجلس النواب العراقي أكثر من مرة لإرضاء الكتل السياسية جميعا ،ففي الانتخابات النيابية الثالثة التي جرت في السابع من آذار عام ٢٠١٠ تضاعفت مقاعد مجلس النواب إلى (٣٢٥) مقعدا بعد أن كان مكون من (٢٧٥) مقعدا ،ليزداد العدد مرة أخرى إلى (٣٢٨) مقعدا خلال انتخابات ٣٠ / ٤ / ٢٠١٤ .

إذ إن الديمقراطية في هذه الحالة هي النظام الذي تُنتخب فيه حكومة نيابية من قبل الأغلبية وبما إن النواب هم من يمثلون الشعب العراقي بأكمله ،لكن الواقع جاء يؤكد إن تمثيلهم هو نيابة عن أحزابهم فقط مما ينعكس على دورهم الطبيعي المُفترض القيام به في عملهم البرلماني المقرر له دستوريا (الاختصاصات التسع لمجلس النواب حسب المادة ٦١ من الدستور) ، ليكُمن التحدي الحقيقي في أنهم لن يخدموا مسار تفعيل ثقافة الأغلبية – الأقلية بالمعنى السياسي أمام البديل الاستثنائي الذي يُعمل به منذ عام ٢٠٠٣ والداعم لوجود ديمقراطية التوافق وليس المساهمة أو المشاركة . [١٤] لذا فالديمقراطية التوافقية يجب فهمها على أساس أنها مرحلة انتقالية يجري المرور منها بشكل مرحلي لإدارة التناقضات

السياسية التي تنتاب العمل السياسي في مرحلة ما ،على أن تتحول العملية برمتها إلى فاعلية مستمرة في حراك جماهيري استجابة للمتغيرات الجديدة والتوازنات السياسية الآخذة بالتشكل لتجاوز التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار السياسي . (١٥)

فضلا عن الأخذ بالحسبان من إن استمرار التناقضات على هذه الشاكلة يؤدي إلى عدم تبلور هوية سياسية وطنية مشتركة مما يجعل التحول الديمقراطي المستقر أقرب للمستحيل منه إلى الممكن ،لأن هذه العملية تتطلب التعاطي مع التناقضات والصراعات والخلافات الجارية بين القوى السياسية والاجتماعية كافة ،فضلا عن الحاجة الماسة للصبر العميق والنفس الطويل في سياق بنية مؤسسية قادرة على العمل لإيجاد نقاط التقاء مشتركة تتجنب الأزمات وتوفر سُبل الاتفاق والتعاون للحفاظ على وحدة المجتمع والدولة على حد سواء ،من خلال إدارة مؤسسة الحكم بدءا من القاعدة وصولا إلى القمة و بالشكل الذي يتناسب وقيم العمل السياسي الديمقراطي الجديدة من أجل ضبط التوازنات السياسية والاجتماعية وفقا للقيم التي تضبط الاستقرار المجتمعي . (١٦) لذا يمكننا الاستنتاج بأن استمرار التوافقات السياسية واللجوء إلى المساومات وعقد الصفقات بين أطراف العملية السياسية بهذه الطريقة قد يُضعِف إلى حد كبير قيم العمل السياسي الديمقراطي ،بسبب الارتهان لمعادلة التحاصص المرتبطة بتأمين مصالح ضيقة وذاتية غالبا ما نجدها تكون متناقضة مع مبادئ الديمقراطية التي تتطلب إجراء حوارات مستمرة للوصول إلى حلول وسط أكثر عقلانية وموضوعية تجمع الأطراف السياسية في حدود المسؤولية السياسية وضمن الثوابت الوطنية التي تضمن وتؤمن الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن أجل الانطلاق نحو آفاق أوسع في استكمال البنية المؤسسية للدولة الديمقراطية .

المبحث الثالث :- حتمية التسويات التاريخية للخروج من الأزمات السياسية الراهنة في ظل استثمار الفرص المُتاحة :

إن تسوية الأزمات السياسية والمشكلات المجتمعية التي تتعلق بالحياة العامة للمواطن ضرورة تاريخية وحاجة مُلِحة لتجاوز المحنة الراهنة التي باتت تؤرق الكثيرين ،ليصل الأمر إلى تنامي الرغبة الحقيقية من أجل طي صفحة الماضي المليئة بالأزمات والمحن للعبور نحو المستقبل وتأمينه للأجيال القادمة ،مع الأخذ بالحسبان انعدام القدرة على تحمل فائض التوتر السياسي المتمحور في استقطاب سياسي جانبي غير ذي جدوى متمركز حصرا في الطبقة السياسية الحاكمة منذ ٢٠٠٣/٤/٩ . فنحن الآن أمام فرصة تاريخية نادرا ما تتكرر في تاريخ العراق المعاصر متمثلة في حالة الاندماج الوطني لجميع مكونات المجتمع العراقي (تجاوز المحاصصة الطائفية السياسية بجميع أشكالها) في ظل استثمار الفرصة التاريخية السانحة التي جاءت بإصدار المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف والمتمثلة بآية الله العظمى " علي السيستاني " - فتوى الجهاد الكفائي - عقب سقوط الموصل في ٩ – ١٠ / ٦ / ٢٠١٤ بيد تنظيم (داعش) الإرهابي والجماعات المسلحة المتشددة الأخرى التي تمددت في الكثير من المناطق وبخاصة الغربية منها ،لتبدأ مرحلة جديدة على صعيد العمل السياسي يتطلب منا الوقفة الحقيقية لإنجاز ما يمكن إنجازه خلال المرحلة الراهنة وعلى مدى المستقبل القريب أيضا .

المطلب الأول :- إبراز التعقيدات في القضايا المُثارة محل الخلافات الجوهرية والاختلافات الشكلية :

إن الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية أيضا التي شهدها المجتمع العراقي خلال الحقبة الماضية التي سبقت عام ٢٠٠٣ ، جعلت المحصلة النهائية هي عدد من الحروب التي خاضها النظام الديكتاتوري السابق مع دول الجوار الإقليمي له ومواجهاته غير المحسوبة مع دول العالم المتقدم ،كل ذلك أفضى إلى عزلة العراق عن البيئة الدولية والإقليمية انتهت بفرض حصار اقتصادي على الشعب مما زاد من معاناته ، فضلا عن حجم التحديات الهائلة التي واجهت جيل المستقبل (المواطنون وبخاصة فئة الشباب) الذي أصبح أمام تراجع كبير في مختلف مجالات الحياة كافة .

ولكن العقدة في الخلافات السياسية برزت بعد التحول الديمقراطي الذي جرى بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وسعي الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض رؤى بعيدة عن الواقع المجتمعي والسياسي والثقافي للدولة العراقية ،كون الأولى من تعكس قوة الغالب في الحرب التي شنها باحتلال خارج الشرعية الدولية كما أسلفنا لتبدأ المحنة في بناء مؤسسات الدولة من جديد و باستراتيجيات طارئة لا تمت للواقع بصلة ،لنبدو أمام محنة حقيقية تتطلب من الطبقة السياسية الحاكمة في العراق الديمقراطي الجديد أن تكون لها وقفة حقيقية وبرؤية موضوعية تتحرى الدقة ،لتتجاوز الخلافات الجوهرية المتعلقة بالتحول الديمقراطي في الحياة السياسية وإجراء اعتماد مؤسسي حقيقي في إدارة الدولة من أجل ضمان الأمن المجتمعي والمباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية كونها السبيل نحو الخروج من المأزق الراهن ،ومن ثم الشروع في معالجة الاختلافات الشكلية التي تتعلق بتقاسم السلطة وتأمين المصالح المتعلقة بتوزيع مغانم السلطة ليس إلا (الطبقة السياسية الحاكمة) .

وبقدر تعلق الأمر بالديمقراطية فأنها تُعّد الوسيلة الأساسية للسلم والأمن الاجتماعي كونهما مفتاح الاستقرار السياسي الذي يستند إلى إدارة فاعلة بعيدة عن الخلافات الجوهرية والاختلافات الشكلية ،فالأولى (الخلافات) تؤثر سلبا على طبيعة الأداء السياسي أما الثانية (الاختلافات) فهو شأن طبيعي اعتادت عليه الذات البشرية منذ بداياتها وبين هذا وذاك محنة كبيرة تستلزم الابتعاد عن المساومات والصفقات السياسية والمصالح الضيقة التي تُدار بالتوافق ،من أجل صيرورة عمل سياسي مستقر يعتمد على الحوارات البنّاءة للخروج من الأزمات الراهنة .

لا سيما وإن تزايد المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل منذ منتصف شباط عام ٢٠١١ قد أدت إلى تصاعد حجم الضغط الشعبي في بغداد والمُحافظات العراقية الجنوبية ألثمانية في السابع من آب عام ٢٠١٥ ، والتي حظيت بتأييد المرجعية الدينية في مُحافظة النجف الأشرف وقتئذ ، وبتاريخ الحادي عشر من آب عام ٢٠١٥ عقد مجلس النواب العراقي جلسته التي حضرها (٢٩٧) عضوا ليجري التصويت على ورقة الإصلاح الوزارية

لحكومة " حيدر العبادي " وورقة الإصلاح البرلمانية التي قدمها رئيس مجلس النواب " سليم الجبوري " واللتان مررتا بموافقة (٢٩٦) عضوا على أمل إزالة الخلافات والاختلافات التي تعصف بالطبقة السياسية الحاكمة حول صيرورة شكل الإصلاح المطلوب للخروج من الأزمات الراهنة التي تطال جوهر ومضمون العمل السياسي الديمقراطي .

بمعنى إن تصدير الأزمات ونقل فوائض التوتر السياسي الذي تعاني منه الطبقة السياسية الحاكمة إلى الشارع العراق وفرّ الفرص المناسبة لزخم ديمومة هذه الخلافات والاختلافات بطريقة غير متوقعة ،إذ وجدت السلطة التشريعية نفسها على المحك في اختبار حقيقي أمام الشعب من جرّاء دخول المظاهرات الجماهيرية إلى مقر مجلس النواب العراقي في الثلاثين من نيسان عام ٢٠١٦ ، ليتكرر الشيء نفسه في اقتحام المتظاهرين مقر مجلس الوزراء في العشرين من أيار عام ٢٠١٦ احتجاجا على عدم تطبيق الإصلاحات الشاملة التي يطالب بها جميع أفراد المجتمع ، وصولا إلى ما جرى في الحادي عشر من شباط (والرابع والعشرين من آذار أيضا) عام ٢٠١٧ عندما تزايدت المطالب الشعبية من أجل محاربة الفساد بكل أشكاله وتصحيح مسار العملية السياسية الديمقراطية من خلال تغيير قانون الانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي خضعت للمحاصصة الطائفية السياسية أيضا . أما مخاطر استمرار التباطؤ في معالجة الخلافات والاختلافات لا يكمن في تأخر الحلول المطروحة بشأنها ، وإنما الخطر الحقيقي ينصب في تآكل شرعية الطبقة السياسية على مستوى الانجاز وابتعادها عن جماهيرها الحقيقية التي حظيت برضاها في وقت ما ،على الرغم من امتلاكها للشرعية الدستورية المتأتية من صندوق الاقتراع . فالضرورة تقتضي الخروج بإجماع وطني شامل يضم جميع أفراد وفئات المجتمع لتجاوز الخلافات السياسية والاجتماعية ويصون الوحدة الوطنية بالشكل الذي يضبط إدارة الدولة بفاعلية كما تحاول حكومة " حيدر العبادي " الراهنة في تحقيقه من خلال مصالحة وطنية أو تسوية تاريخية شاملة أيا كانت التسميات من أجل ضمان تحقيق مبادئ العمل السياسي المستقر وفقا لقيم الديمقراطية الحقيقية ،لإنهاء حالة الصراع السياسي المستمر من أجل السلطة والدخول في مقاربة تاريخية عاجلة تضمن حقوق الجميع على أساس مبدأ المواطنة الحقيقية .

المطلب الثاني :- استراتيجيات المعالجة ضمن أولويات تحمل مسؤولية التسويات في العمل السياسي :

تُعّد التسوية المطروحة حاليا مسارا استراتيجيا ضروريا يمثل المعالجة الحقيقية للازمات والمشكلات التي تعاني منها الدولة منذ عام ٢٠٠٣ ، والتي تقع ضمن أولويات العمل السياسي للتحالف الوطني كونه الكتلة الأكبر في البرلمان العراقي بالتعاون مع الأمم المتحدة ،من اجل صيرورة رؤية واضحة لتسوية جميع الخلافات التي تنتاب العملية السياسية الديمقراطية ومن دون العودة للماضي مع استبعاد فكرة الحوار مع الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة التي تهدد كيان الدولة والمجتمع على حد سواء . لاسيما وإن المحنة الكبيرة باتت تهدد حياة الإنسان – المواطن العراقي من جرّاء تداعيات ظاهرة الإرهاب الدولي الذي يضرب جميع دول العالم بلا استثناء .

لذا فإن التسوية أو الترضية هو مصطلح دبلوماسي يشير إلى السياسة الدبلوماسية الرامية إلى تجنب الحرب من خلال تقديم بعض التنازلات ،كما إنها سياسة لتسوية الخلافات وتتم بالاعتراف الدولي والتعاطي مع الشكاوى عن طريق التفاوض العقلاني و من ثم حسم جميع المشكلات التي قد تؤدي إلى الصراع المسلح الذي سيكون مكلفا و دمويا وخطيرا . (١٧)

فضلا عن الأخذ بالحسبان بأن (التسوية التاريخية) هي استكمال لمشروع المصالحة الوطنية المطروحة منذ عقد من الزمن ،وهنالك الهيئة الوطنية للمصالحة التي تقع عليها مسؤوليات صياغة رؤية إستراتيجية لمعالجة فاعلة لرأب الصَّدْعَ بين الأطراف التي تحمل رؤى مختلفة بشأن الحلول المطروحة (تحالف القوى العراقية ، التحالف الكردستاني ، وبقية التحالفات والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى) ، ولكن (التسوية التاريخية) تواجهها تحديات عديدة منها :

ا – انعدام الثقة بين الأطراف التي تتصدى لتسوية الخلافات السياسية والاجتماعية فضلا عن سعي الكثير منهم نحو تأمين مكتسبات السلطة المحضة ليس إلا .

ب – اقتناع بعض الأطراف السياسية بأن التسوية مجرد مبادرة مطروحة في سلسلة المبادرات السابقة للخروج من الأزمة الحالية في ظل تزايد حجم السخط الشعبي وتذمره من الأوضاع السياسية العامة التي تُعاني منها البلاد .

ج – عدم امتلاك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي رؤية واضحة لمعالجة الأزمات والمشكلات السياسية والاجتماعية الحاصلة في العراق منذ عام ٢٠٠٣، فضلا عن عدم قدرة المبعوث ألأممي " يان كوبيتش " على حشد الدعم الدولي والإقليمي لتسوية مجمل الأوضاع لإنتاج مصالحة تاريخية تجري ضمن الثوابت الوطنية للحفاظ على وحدة المجتمع الوطنية وحماية نظامه الديمقراطي وضمان أمن سيادة دولته .

إن التسوية التاريخية الراهنة ترمي إلى نبذ العنف وتحقيق التعايش المجتمعي الناجز لإنجاز متطلبات السلم الأهلي والوئام الاجتماعي في ظل السعي نحو إنتاج البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السليمة والمناسبة الضامنة لتحقيق العدالة الانتقالية في مثل هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق السياسي المعاصر .

أما محتوى متطلبات المصالحة المنشودة أو السلم الوطني فيكمن في إزالة التمييز بين المواطنين ليحد بشكل مطلق من التعبئة الطائفية السياسية ببعدها المذهبي أو العرقي أو القومي ،لأن من احتمالات نجاح المصالحة هو توفير الأرضية المناسبة لبناء وحدة وطنية متماسكة قائمة على أساس الإطار المؤسسي الذي يؤمن أجواء التسوية والوفاق ، في ظل حزمة من القوانين المزمع تشريعها لاحقا لضمان المشاركة والشراكة الفاعلة لجميع الأطراف في منافسة ديمقراطية حقيقية يشعر الجميع بالرضا والقبول بالنظام السياسي والاجتماعي القائم . (١٨) كما إن للتسوية أبعاد سياسية واجتماعية ووطنية تاريخية أخرى ترمي إلى جعل جميع مكونات المجتمع العراقي متعايشة ومنسجمة معا من جانب ، للشروع في انجاز السلم الأهلي وتوفير البيئة المناسبة لبناء الدولة القوية المستقرة التي يشارك في إدارتها كل فئات المجتمع باختلاف انتماءاتهم الفرعية بما

فيها المرأة والشباب ومنظمات المجتمع المدني من جانب آخر . ليكون الجميع أمام التزامات متبادلة وضمانات حقيقية كونها الخيار الاستراتيجي الأفضل للمجتمع والدولة على حد سواء من أجل إنهاء الخلافات على قضايا الدولة الرئيسة والمضي في إعادة بناء الدولة مع ضمان استمرارية القوة في مواجهة تحديات ظاهرة الإرهاب والجريمة المُنظّمة والفساد المالي والإداري بكافة أشكاله . لنبدو أمام تسوية حقيقية ممكنة وراسخة ومورد قبول الجميع بها وفقا لمرجعية المبادئ الدستورية والثوابت الوطنية وعلى الأسس الآتية : (١٩)

ا – تطبيق التسوية الشاملة وليس التنازل الأحادي الجانب .

ب – إعمال مبدأ لا غالب ولا مغلوب .

ج – تصفير الأزمات بين جميع الأطراف العراقية .

د – رفض استخدام العنف كورقة سياسية في تحقيق التسويات السياسية .

فضلا عن تنامي الرغبة الدولية والإقليمية في صيرورة حلول شاملة ووضع معالجات حقيقية لمشكلات منطقة الشرق الأوسط والعالم بأكمله تحضيرا لمرحلة ما بعد الانتصار على التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة المتشددة وبخاصة تنظيم (داعش) الإرهابي ، لاسيما وإن جميع الفواعل الدولية والإقليمية متوحدة في رؤاها الإستراتيجية الراهنة كجزء من اهتمامها الموجه نحو محاربة واستئصال خطر الجماعات الإرهابية والقضاء عليه بشكل شامل ،لأنها تدرك بشكل تام أهمية البدء في الشروع بإجراء (تسويات تاريخية) تشمل جميع القوى المتضررة من تنامي خطر ظاهرة الإرهاب الدولي ، ومن ثم المُضي نحو رسم ملامح رؤية إستراتيجية تؤمن الاستقرار في العلاقات الدولية والإقليمية وتُنهي حالة الحروب التي تعانيها المنطقة منذ مدة ليست بالقصيرة ، كي تضمن تحقيق الأمن السياسي والمجتمعي الذي تطالب به شعوب المنطقة في كل دولة على مدى المستقبل القريب مع ضمان التحولات السياسية الديمقراطية المستقرة المنشودة .

المطلب الثالث :– إرساء أفضليات القيم في العمل السياسي الديمقراطي لدعم التحولات السياسية الراهنة :

لابُدّ من العمل على تعزيز بعض القيم السياسية الفاعلة لدعم عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية الناشئة في العراق ،من أجل توفير أدوات العمل السياسي الضامنة لتحصين الأمن السياسي والاجتماعي ضمن محاولات دعم البُنى والهياكل الديمقراطية التي تشكلت في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ من جانب ،والمضي نحو انجاز متطلبات الاستقرار في الحياة السياسية الديمقراطية عبر إشراك جميع مكونات وفئات المجتمع في ممارسة سياسية وإدارية لصيرورة أنموذج جديد من نوعه في إدارة مقاصد وأهداف ما بعد الوصول إلى سلطة الحكم من جانب آخر .

كما إن تحليل مسار وحدة المجتمعات الإنسانية يوصلنا إلى قناعة تامة بجدوى التسامح والقبول القانوني والاجتماعي بتعدد الرؤى والأفكار المطروحة في العمل السياسي الديمقراطي ، وهو الذي يقود إلى تراكم تقاليد الألفة والاتحاد والتصالح والوئام وتجاوز كل المحن والضغائن التي ألمّت بالحياة السياسية الديمقراطية الراهنة ، بمعنى إن التسامح حيال الرؤى والأفكار المطروحة وفقا لقناعة أي طرف سياسي سوف لن يؤدي بنا إلى الفوضى والتشتت والتمزق وإنما العكس هو الصحيح ،إذ يقودنا نحو الاستقرار السياسي والمجتمعي والتوحد في المواقف تجاه الأزمات والمشكلات . أما حالة الفوضى والتشتت والتمزق ستكون حاضرة عند قيامنا بفعل وعمل نتجاهل فيه الآخرين ونبخس مطالبهم وحقوقهم المشروعة . (٢٠)

فضلا عن الأخذ بالحسبان أهمية فاعلية قيمة المواطنة كوحدة رابطة تجمع كل المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية ... لأنها تُعنى بوحدة نظرة السلطة السياسية الحاكمة لهؤلاء المواطنين ورؤيتها في كيفية التعامل معهم على أساس إعمال منظومة الحقوق والواجبات ؟ بمعنى آخر إن عنصر الوحدة هو تعزيز وترسيخ لمبدأ عدم التمييز الذي يشكل القاعدة القانونية الآمرة وفقا للقوانين الدولية والوطنية المعنية بحقوق جميع الناس . أما صمام الآمان الذي يحول دون القيام بفعل التمييز هو دعم وتعزيز التعددية السياسية والفكرية لتحل محل الطائفية السياسية ،بحيث يتوزع المواطنون من جميع المكونات والفئات المجتمعية في أحزاب وتنظيمات سياسية وفكرية بحسب اختياراتهم مما يتيح للجميع فرصة المشاركة في الحياة السياسية العامة إعمالا بمبدأ المواطنة الحقيقية . (٢١)

لذا فإن تهيئة الأجواء المناسبة لتكوين مناخ (القبول بالآخر) بدلا من الانصهار والدمج الثقافي للتنوع الاجتماعي بالقوة يمكن أن يكون البديل عن الماضي (القهر السياسي) الذي ساد لأكثر من عقد من الزمن ،وهذا يتطلب العمل على إعمال قيم القبول بفكرة إجراء الحوارات المجدية البنّاءة ليكون البديل الأكثر إثراءً ودفئا من خلال البدء بالعمل من منطلق الوحدة في مجتمع متنوع . لأن الأخيرة تعني سماع رأي الآخر حتى وإن كان الرأي مختلفا كونه أمر طبيعي في المجتمعات المعاصرة ،ولكنه عامل إيجابي في توسيع المدارك للوصول إلى بدائل وخيارات أكثر فاعلية في العمل السياسي الراهن لتتحول العلاقات السياسية والاجتماعية بين جميع قوى المجتمع من شكلها العمودي ألتجزيئي إلى علاقات أفقية تكاملية تنشر الوعي السياسي وتُنشِئ ثقافة سياسية مشاركة ،للقيام بتحولات سياسية جديدة تتجاوز الولاءات والانتماءات التقليدية ليحل محلها علاقات فاعلة قائمة على عمل سياسي يؤمن المكتسبات والمصالح لجميع القوى السياسية والاجتماعية ويُعزز الثقة فيما بينها من خلال تقوية منظومة تداخل جدوى تشابك المصالح وأهمية فعلها على صعيد الواقع العملي . (٢٢) ومن خلال هذا الإطار ألتعددي للولاءات الاجتماعية والسياسية لا يمكن أن تستقر العملية السياسية الديمقراطية إلا بالعمل على أساس قيمة فكرة المواطنة التي تُعّد في وقتنا الراهن المخرج الرئيسي للأزمة السياسية التي تعاني منها مؤسسة الحكم ،لا سيما وإننا أمام تحديات كبيرة تتعلق بتداعيات أحداث الربيع العربي على استقرار أنظمة الحكم فيها التي بدأت منذ أواخر عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١ ،مما يجعل المهام والأعمال الموكلة للطبقة السياسية الحاكمة على المحك للوصول إلى النتائج المرجوة المتعلقة برضا الشعوب كونه المعيار والمؤشر الأساسي للبقاء في السلطة . (٢٣)

من هنا يمكننا القول واقعيا وعمليا بأننا بحاجة إلى المزيد من الوقت والجهد في ظل الأوضاع الراهنة من أجل تحويل العمل السياسي الديمقراطي من كونه مجرد ممارسة إلى عملية بناء مؤسسي يعتمد على مقومات الشعب الحديث العهد بالتجربة الديمقراطية ،مع الأخذ بالحسبان ضرورة تطبيق نماذج ديمقراطية بقوانين انتخابية مختلفة يجري تطبيقها بشكل تدريجي وصولا إلى الأنموذج الأفضل والأنسب لواقعنا المجتمعي والثقافي ليتواءم مع مدركات الثقافة السياسية الديمقراطية الجديدة وتنامي الوعي السياسي شيئا فشيئا بمعنى العمل على بناء مؤسسات سياسية ودستورية راسخة وقوية متوازنة وعادلة مع توسيع نطاق المشاركة السياسية أمام جميع مكونات المجتمع ومن دون إبعاد أو تهميش أو إضعاف لأي طرف أو جهة ما للخروج من المحنة الراهنة إعمالا بمبدأ المساواة في تولي الفرص والمسؤولية . (٢٤)

خاتمة بالاستنتاجات

بناء على ما تقدم لابُدّ من الإشارة إلى أبرز الوسائل التي من خلالها يمكن أن نضع بعض المعطيات الموضوعية التي تؤسس لقيم جديدة في العمل السياسي الديمقراطي كونها تُعّد استنتاجات في المحصلة النهائية ،من أجل تجاوز الواقع المليء بالتحديات ولرسم ملامح واقعية لمستقبل تجربة الحكم الديمقراطي في عراق ما بعد التحولات السياسية التي حدثت عام ٢٠٠٣ . وبخاصة المرحلة القادمة التي ستشهد متغيرات عديدة على صعيد الواقع السياسي العراقي ضمن مرحلة استحقاقات ما بعد الانتصار على ظاهرة الإرهاب الدولي الذي تمثله الجماعات الإرهابية المسلحة والمتشددة ،ومن أبرز الوسائل الأساسية التي تؤسس للقيم المُضافة في العمل السياسي الديمقراطي هي كالآتي :

ا- التعاطي الجدي مع حاجات المجتمع الجديدة ومتطلباته المتغيرة حينا بعد حين لاستعادة أسس الشرعية السياسية القائمة على أساس رضا وقبول جميع الناس بمنجزات الطبقة السياسية الحاكمة ،وبخاصة تلك المتعلقة باستكمال متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنشود الذي يطالب به الشعب كونه المصدر الحقيقي للسلطات وشرعية ممارستها ((المادة الخامسة من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥)) .

ب- العمل على صيرورة مشروع سياسي وطني شامل يجمع ويوحد كل مكونات المجتمع العراقي ضمن الثوابت الوطنية ،ليكون الضامن الحقيقي في توسيع مجالات المشاركة السياسية التي تحتوي بشكل خاص فئات المجتمع من الشباب ،من أجل صياغة رؤية إستراتيجية في العمل المشترك والمعالجة القصوى للمشكلات والأزمات التي يعاني منها المجتمع العراقي في جميع مجالات الحياة العامة كافة .

ج- تغيير قواعد العمل السياسي الراهنة للخروج بمعادلة تحكم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتصون الوحدة الوطنية وتؤمن تحقيق آليات العدالة الانتقالية وتضبط وحدة العمل السياسي وفقا لقيم الديمقراطية الحقيقية ، وذلك من خلال التهيؤ للمرحلة القادمة التي ستشهد لا محالة تحولات سياسية حتمية تأخذ بالحسبان تجدد الحراك السياسي – المجتمعي المطالب بالتغيير والإصلاح .

د- الابتعاد عن العمل السياسي الراهن الذي يعتمد على الاستقطاب الطائفي السياسي الجانبي ببعده المذهبي والقومي والعرقي ،في ظل السعي الحثيث نحو إرساء قيم جديدة في العمل السياسي الديمقراطي تبتعد كل البعد عن المحاصصة والديمقراطية التوافقية المليئة بالأزمات والمشكلات .

ه- العمل على موائمة التجربة السياسية الديمقراطية في الحكم مع ظروف ومتطلبات المجتمع العراقي الراهنة من دون الاعتماد على تطبيق تجارب الدول المتقدمة في ممارسة الديمقراطية ، وبخاصة تلك المتعلقة بتطبيق قوانين الانتخابات التي نراها بين الحين والآخر تتغير في تطبيق الأنموذج الانتخابي المناسب في العراق (الانتخاب بالقائمة المغلقة ، القائمة المفتوحة ...) .

و- ترسيخ التجربة السياسية الديمقراطية الناشئة في العراق باعتماد إجراءات العمل المؤسسي الذي يُفترض أن يكون جزءا من منظومة القيم السياسية الديمقراطية التي تستند إلى القواعد الدستورية والقانونية النافذة للخروج من حالة الوهن السياسي وضعف الأداء من خلال تمكين أدوات التقدم والتطور السياسي يناظره تقدم وتطور في قطاعات المجتمع الأخرى كافة ،بمعنى إدارة مواطن القوة في المجتمع السياسي بكفاءة عالية وليس إدارة التناقضات السياسية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة العراقية منذ مدة ،لتأمين متطلبات حوكمة مؤسسات الحكم الديمقراطية بأنماط جديدة تضبط الاستقرار المؤسسي بمرونة وفاعلية مع توفير الخيارات المتاحة والبدائل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية العامة .

ز – إعادة بناء الثقة المفقودة بين الطبقة السياسية الحاكمة والشعب من خلال تدعيم العلاقات فيما بينها بمساعدة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ،وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني التي لها دور كبير في تقوية الثقافة السياسية المشاركة ودعم جهود الدولة في ترسيخ ثقافة التسامح والوئام الاجتماعي والتعايش السلمي بين مكونات الشعب الواحد لتعكس ثقافة النظام السياسي الديمقراطي برمته .

ح- السعي نحو نشر قيم العمل السياسي التي تعتمد على تبني ثقافة الحوار في توجيه النقد العقلاني لتقويم الأخطاء المرتكبة على الصعيد الواقعي ،بمعنى إقامة توجه سياسي عقلاني – موضوعي يرفض الإقصاء ويلغي الأحادية في فرض الأفكار والرؤى على الآخرين ليكون جزءا من الكل وطرفا فاعلا للخروج من المحنة الراهنة .

ط- استكمال متطلبات قيام نظام اجتماعي – سياسي مستقر تنتعش فيه الديمقراطية وتترسم من خلاله التحولات السياسية الفاعلة لإيجاد مشتركات في العمل السياسي لتأدية الأدوار التكاملية المحددة ضمن المشاركة الفعلية بين أطراف العملية السياسية الديمقراطية في مراحل صنع واتخاذ القرار .

ي – العمل على تأمين متطلبات الأمن السياسي والأمن المجتمعي من أجل ضبط العلاقة التفاعلية بين جميع الشركاء في الوطن ، وعلى أساس مبدأ المواطنة الحقيقية وضمن معايير ومؤشرات قيم العمل السياسي الديمقراطي الفاعل الذي يبتغي تحقيق الأهداف المنشودة في المستقبل القريب .

المصادر

١– د.أحمد غالب شلاه ، شروط التحول الديمقراطي في العراق رؤية مستقبلية ، إصدارات عراق القانون ، بغداد،العدد / ٣٠٢ ، ٢٢ / ٥ /٢٠١٥ ، ص ١ .
٢– هاني فارس، الآثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق وعلى المنطقة العربية ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد /٢٩٥ ، السنة /٢٦ ،أيلول / ٢٠٠٣ ، ص ٣٧ .
٣– للمزيد من المعلومات ينظر: عدة العمل المجتمعي بعض المبادئ والافتراضات والقيم الأساسية لتوجيه العمل السياسي، http://ctb.ku.edu/ar/content/overview/model-for-community-change-and-improvement/core- ، ٣١ / ١ / ٢٠١٧ ، ص ص ١ – ٢ .
٤– د. بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣١ .
٥– د. نظلة أحمد الجبوري ، نحو وعي اجتماعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر ،مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد / ٢٧ ، السنة / ٧ ، نيسان - ٢٠٠٥ ، ص ٤١ .
٦– د. إحسان محمد الحسن ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، كانون الثاني / ١٩٨٨ ، ص ١١٤ .
٧– المصدر نفسه ، ص ص ١٩٠ – ١٩١ .
٨– السيد ياسين، السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية ، في كتاب (مجموعة باحثين) ، تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨ ، ص ١٨ .
٩– المصدر نفسه ، ص ص ٢٥ – ٢٧ .
١٠– ياسين محمد سعد البكري ، مؤسسات المجتمع المدني وآليات تطبيق الديمقراطية في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٨ – ١٩) ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٢١ – ١٢٥ .
١١– د.خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط / ٢٠٠٣ ، ص ٣١ .
١٢– د. ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران / ٢٠٠١ ، ص ٢٩٥ .
١٣- د. عبد الجبار احمد عبد الله ، المشاكل المرحلية لما بعد الانتخابات العراقية رؤية تحليلية ، في كتابه (العراق ومحنة الديمقراطية دراسات سياسية راهنة)، الطبّاع ، بغداد ، آذار / ٢٠١٣ ، ص ص ١٠٩ – ١١٠ .
١٤– المصدر نفسه ، ص ٨٨ .
١٥– رضوان زيادة ، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد / ٣٣٤ ، السنة / ٢٩ ، كانون الأول / ٢٠٠٦ ، ص ٩٣ .
١٦- عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق ... الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣٣ .
١٧– للمزيد من المعلومات ينظر:.https://ar.wikipedia.org/wiki،تاريخ البحث في الموقع ٣ / ٢ / ٢٠١٧ ، ص ١ .
١٨– د.عبد السلام إبراهيم البغدادي ، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي ، بغداد / ٢٠١٢ ، ص ٢٠ .
١٩– نص مبادرة التسوية الوطنية للمصالحة التاريخية ، جريدة المدى ، بغداد ، العدد / ٣٧٧١ ، ٣١ / ١٠ / ٢٠١٦ .
٢٠– د.عبد السلام إبراهيم البغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ .
٢١– باسيل يوسف بجك ، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد / ٣٢٣ ، السنة / ٢٨ ، كانون الثاني / ٢٠٠٦ ، ص ص ١٠٢ – ١٠٣ .
٢٢– د.عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات التاريخية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز / ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٥٩ – ٢٦٠ .
٢٣– د.اسعد طارش عبد الرضا ، الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١١٥ .
٢٤- د.طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، آب / ٢٠١٣ ، ص ص ٣٥٥ – ٣٥٦ .